جمهورية تشاد

المجلس العسكري الانتقالي

رئاسة المجلس

رئاسة الوزراء

رسالة تعميم رقم 0001 /م ع إ/2021
المتعلقة بإعداد الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية 2022

إن رئيس المجلس العسكري الانتقالي ،
رئيس الجمهورية ، رأس الدولة

الى

- السيد رئيس الوزراء ، رئيس الحكومة الانتقالية ؛
- السيدات والسادة:
  - رؤساء المؤسسات الكبرى ؛
  - أعضاء الحكومة الانتقالية ؛
  - حكام الولايات.

تحدد هذه رسالة التعميم المبادئ التوجيهية العامة لسياسة الميزانية وكذلك الترتيبات العملية لإعداد ميزانية الدولة للسنة المالية 2022.

يجري إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022 في ظرف خاص بالمرحلة الانتقالية ، والتي يجب أن تعمل هيئاتها على إنشاء مؤسسات جديدة للجمهورية. يتماشى مشروع الميزانية أيضًا مع برنامج التسهيلات الائتمانية الممتدة الجديد مع صندوق النقد الدولي.

بالإضافة إلى ذلك ، تستمر الظروف الصحية والأمنية والمناخية في اختبار أسس اقتصادنا.

ولمواجهة هذه التحديات العديدة ، يجب أن تحمل السياسة المالية للسنة المالية لعام 2022 استجابات جوهرية وتسمح بإعادة إطلاق الأنشطة في القطاعات الواعدة للنمو ، ومكافحة الفقر والاستجابة لوباء كوفيد 19 ، من أجل رفاهية المواطنين وصحتهم.

بالإضافة إلى ذلك ، فإنني أحثكم على الاهتمام بشكل كبير حتى تتوافق خيارات الميزانية مع خارطة الطريق الحكومية التي اتفقنا عليها لضمان نجاح عملية الانتقال ، ولا سيما (1) حماية الأراضي والمواطنين ، (2) تعزيز التماسك الوطني وعملية اللامركزية ، (3) تنفيذ سياسة التصنيع وتطوير القطاع الخاص الوطني و (4) التنمية الإقليمية.

وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يستمر إعداد الميزانية للسنة المالية 2022 في إجراءات تحديث المالية العامة من أجل تعزيز استخدام الميزانية – البرنامج ، لتحسين تعبئة الموارد الداخلية والسيطرة على الإنفاق العام بشكل كبير.

تقدم هذه رسالة التعميم ظروف الاقتصاد الكلي ، والأهداف المحددة للحكومة الانتقالية ، والتوجهات العامة فيما يتعلق بسياسات الميزانية والتوجيهات الخاصة بإعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022. وفي الواقع ، إنها تشكل مرجعًا لكم طوال فترة عملية إعداد مشروع قانون المالية لعام 2022.

أولا : سياق الاقتصاد الكلي

يجري إعداد ميزانية عام 2022 في بيئة دولية تتميز بانتعاش هش في الاقتصاد العالمي ، مدفوعًا بالنمو المتوقع بنسبة 6٪ في عام 2021. ومع ذلك ، لا يزال هذا الانتعاش خاضعًا للعديد من الشكوك فيما يتعلق بالسيطرة على الوباء الصحي الحالي.

يجب أن يتطور الاقتصاد الوطني في عام 2022 في بيئة تتميز بصدمات اقتصادية كلية مختلفة مرتبطة على وجه الخصوص بوباء كوفيد -19 وانعدام الأمن والاضطرابات السياسية والعسكرية التي أدت إلى وفاة مشير تشاد ، **إدريس ديبي إتنو** ، في ميدان الشرف. على الرغم من هذا الظرف الصعب ، يجب أن يسجل الاقتصاد التشادي معدل نمو قدره 4.1٪ في عام 2022 مقابل 3.7٪ في عام 2021. وسيأتي استئناف هذا النمو من قطاعي النفط بنسبة (+ 6.4٪) وخارج النفط بنسبة (+ 3.5٪).

سينسب النمو الاقتصادي في عام 2022 إلى الأداء في جميع القطاعات.

في الواقع ، يجب أن يشهد القطاع الأولي زيادة بنسبة 4.5 ٪ ، مدفوعا بشكل أساسي من أنشطة استخراج النفط والثروة الحيوانية. ومن المتوقع أن يبلغ معدل نمو القطاع الثانوي بنسبة 3.9٪ ، مدعوماً بشكل رئيسي بأنشطة تكرير البترول وأعمال البناء.

أخيرًا ، سيكون معدل نمو قطاع الخدمات بنسبة 3.9٪ ، بفضل الزيادات في خدمات النقل والخدمات المالية. وفي خلال الفترة 2022- 2024 ، سيكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.9٪ في المتوسط والمستوى العام للأسعار عند 3٪ وفقًا لمعايير التقارب الخاصة بالمجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا المركزية.

ثانيا : أهداف الحكومة

تمر تشاد بفترة صعبة تتطلب روحًا وطنية وتضامنًا وطنيًا ووحدة وطنية وحوارًا شاملاً والذي هو المطلب الأساسي للتشاديين. تقودنا التحديات الحالية إلى مضاعفة جهودنا لوضع معلم جديد لإعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022 ، مع مراعاة الظروف الوطنية والدولية.

بالنسبة لعام 2022 ، تظل أولوية الحكومة الانتقالية ، في مجال الاقتصاد ، هي متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج والإصلاحات التي تقوم بها الدولة من أجل تنمية البلاد وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين التشاديين.

وعلى وجه التحديد :

- ضمان الأمن وكمال الأراضي ؛
- الاستمرار في نزع سلاح المدنيين في جميع أنحاء البلاد ؛
- الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ؛
- ترسيخ سيادة القانون والديمقراطية ؛
- تنفيذ توصيات الحوار الوطني الشامل المقبل ؛
- تنظيم استفتاء دستوري وانتخابات عامة حرة وشفافة ؛
- المساهمة في مكافحة الإرهاب في المنطقة ؛
- مواصلة الكفاح ضد الحكم السيئ والمحسوبية والإقصاء والفساد ؛
- إنعاش الاقتصاد الوطني مع الاستمرار في تدعيم المالية العامة.

ويذكر أنه في ظروف استثنائية وبيئة اقتصادية وصحية لا تزال صعبة ، يتم إعداد مشروع قانون المالية لعام 2022. وعليه فإنني أحثكم على ترجمة هذه الأهداف إلى جميع الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل المؤسسات المعنية والإدارات من خلال تحديد أولويات الأنشطة وفقًا للأهداف المذكورة أعلاه ، ولكن أيضًا من خلال إعطاء الأولوية لجودة الإنفاق لإحداث انتعاش فعال لاقتصادنا.

كما يجب مواصلة الجهود في إطار الإصلاحات التي بدأت لتحديث الإدارة العامة من أجل تقديم خدمات عامة عالية الجودة تلبي الأهداف المحددة في الوثيقة المرتقبة "رؤية 2030 ، تشاد التي نريدها ". تلتزم الحكومة مثل الحكومات الأخرى في المجموعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا المركزية بالتبديل إلى وضع البرنامج. يجب على جميع الوزارات والمؤسسات الخاصة اتخاذ جميع التدابير لتسريع هذا التغيير في أسرع وقت ممكن.

ثالثا : التوجهات العامة للسياسة المالية

تشكل الحوسبة الأولوية والرافعة الأساسية لتحديث إداراتنا ، حيث أن لها العديد من المزايا ، من بينها التحكم في التكاليف ، وتبسيط الإجراءات ، وتسهيل الأعمال ، وتسريع التنمية. وفي هذا الصدد ، أشجع **وزير المالية والميزانية** وأعطيه تعليمات لتسريع عملية نشر نظام الإدارة المالية العامة المتكامل.

يجب أن يكون السعي لتعبئة الموارد وتأمينها صارمًا وكذلك ترشيد الإنفاق العام مع الامتثال الصارم لقواعد الإدارة السليمة للمالية العامة. فهي شرط أساسي للتنفيذ الفعال ونجاح السياسات العامة. يجب على الإدارات المعنية في عملية الميزانية تنفيذ الإجراءات التي تحقق نتائج سريعة.

وفيما يتعلق بالإيرادات ، سيتم :

- متابعة تحديث وحوسبة ورقمنة جميع إدارات المصالح العامة المالية من أجل التغطية الكاملة للأراضي الوطنية ؛
- تعزيز الامتثال الضريبي من قبل دافعي الضرائب من خلال وضع برنامج تسوية طوعية ، مدعوم بالعفو الضريبي ، فيما يتعلق بالأخص بغرامات سداد التأخير ، إلخ ؛
- تسريع التعزيز الهيكلي للإدارات الأساسية لتشجيع التحول الضريبي وتعبئة أفضل للموارد الداخلية ؛
- وضع نظام ضريبي يضمن المنافسة السليمة في مجال التعدين ؛
- الإسراع في تبسيط وآلية الإجراءات الضريبية والجمركية لتعزيز تنمية النشاط الاقتصادي؛
- إقامة نظام فعال للتدقيق الضريبي بفضل تعزيز التعاون بين خدمات الضرائب والجمارك؛
- إتمام عملية التجريد الكامل من الطابع المادي لدائرة تحصيل الإيرادات العامة مع ضمان أمن أفضل ؛
- استكشاف إمكانية تعبئة الموارد من خلال البحث عن مجالات الدخل ، لا سيما فيما يتعلق بتحصيل الضرائب العقارية وتوسيع القواعد الضريبية ؛
- تحسين إدارة ضريبة القيمة المضافة من خلال تحسين الإجراءات المتعلقة بالإعفاءات والإبراء ؛
- السيطرة على الأمور الخاضعة للضريبة من خلال التنظيم الجيد والرقابة الصارمة على أسعار التحويل ؛
- تسهيل التبادل التجاري وتعزيز نهج الشراكة من خلال التشاور مع سلسلة اللوجستيات ومجتمع الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك ، يجب بذل جهود متواصلة لتحسين تعبئة الموارد الخارجية لتنفيذ البرامج والمشاريع المختلفة مع تعزيز تنمية القطاع الخاص.

أما الإنفاق العام ، فيجب إعداده بطريقة تحافظ على الحكمة المالية مع ضمان الاستخدام الفعال والعقلاني للموارد المتاحة لدعم انعاش الاقتصاد الوطني.

تستحق مجالات الإصلاح التالية اهتماماً خاصاً:

- إضفاء اللامركزية على خدمات صرف المرتبات والميزانية بحيث يتم الوفاء بالتزامات الموازنة الخاصة بدفع الرواتب في عواصم الولايات ؛
- دمج المؤسسات العامة في نظام إدارة المالية العامة المتكامل ؛
- ضمان تخصيص أفضل لمعدات تكنولوجيا المعلومات للهياكل في سلسلة الإنفاق العام ؛

وعليه، أناشد على مسؤولية الجميع ليكونوا جزءًا من منطق الأداء والبحث عن مزيد من الفعالية والكفاءة، والذي يتعلق بتفضيل في اختياراتكم لنفقات الميزانية ، مسألة التخصيص والإدارة الفعالين للموارد.

وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب أن يدرك جميع أعضاء الحكومة الانتقالية الحاجة إلى الحفاظ على حجم الأجور عند مستوى مستدام من أجل ضمان تنفيذ سياسة موازنة سليمة وفعالة.

كما أحثكم على إعطاء الأولوية للإنفاق على السلع والخدمات وفقًا لأهميتها ، مع إيلاء اهتمام خاص لمخصصات القطاع الاجتماعي والأمني.

ويجب أيضا أن تظلوا حازمين والسهر على ترشيد إنفاق التحويلات والإعانات التي ستمنح لهياكل المستفيدين. سيتعين عليكم المساهمة في تحكم أفضل للتحويلات إلى المنظمات الدولية والإقليمية ، فضلاً عن مكاسب الكفاءة في الائتمانات للقطاعات الحيوية (التعليم والصحة والزراعة والأمن) والتحويلات إلى الكيانات العامة.

بالإضافة إلى ذلك ، أوعزكم بتخصيص اعتمادات إضافية في الميزانية لمشاريع الاستثمار العام والإنفاق الاجتماعي من أجل تأمين آفاق متوسطة وطويلة الأجل للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. يجب أن تواصل الحكومة الانتقالية إيلاء أهمية أكبر للإنفاق الاجتماعي ، بهدف مواصلة تحسين المؤشرات الاجتماعية للبلاد. سيتم تسهيل تحقيق هذه الأهداف من خلال التنفيذ المستمر لإصلاح نظام المشتريات العامة.

وفيما يتعلق بالأمن وكمال الأراضي ، فإن تشاد ، مثل العديد من البلدان الأخرى في شبه الإقليم وفي منطقة الساحل ، ليست اليوم في مأمن من تكثيف التهديدات القائمة ، ولا من ظهور أنواع جديدة من التهديدات ، ولا سيما المجموعات السياسية العسكرية والعصابات الارهابية. يجب أن تضمن الحكومة الانتقالية السلام والأمن للسماح للمواطنين بالعيش في مناخ آمن يسوده السلام.

ولتحقيق ذلك ، أحثكم على مواصلة الجهود المبذولة بالفعل فيما يتعلق بالمراقبة على الأراضي الوطنية والأمن عبر الحدود ، وعلى وجه الخصوص:

- تعزيز القدرات البشرية والمعدات ؛
- استمرار نزع الألغام ونزع سلاح المدنيين ؛
- تعزيز التعاون العسكري الثنائي والمتعدد الأطراف ؛

- التوعية والتواصل من خلال قنوات مختلفة ولإحداث تغيير اجتماعي في تصور وسلوك قوات الدفاع والأمن والمواطنين ، والمجتمعات المختلفة ، والسلطات الإدارية ، والقادة الدينيين والرأي ، إلخ.

وفي هذا السياق الخاص لتاريخنا المشترك وبالنظر إلى الحالة الراهنة التي تمر بها البلاد ، علينا التزام ببذل المزيد من أجل المصالحة بين بنات وأبناء تشاد. وللقيام بذلك ، يجب أن نعمل بنشاط لإسكات البنادق إلى الأبد حتى نتحد أخيرًا حول معركة واحدة تستحق الخوض فيها ، وهي معركة التنمية الاقتصادية المستدامة التي تعمل على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين. ولأجل ذلك ، يجب علينا أن نجمع كل الشروط اللازمة لجلب التشاديين في الداخل والخارج ، ومن جميع الأطراف ، إلى طاولة واحدة لإجراء حوار وطني شامل.

ومن هذا المنطلق ، **أنصح الوزير المكلف بالمصالحة الوطنية والحوار** وجميع اللجان والهيئات المختصة بالعمل على تحديد وإشراك جميع أصحاب المصلحة بشكل صحيح حتى تحقق المراحل المختلفة لعملية الحوار نجاحًا حقيقيًا. وفي ضوء القضايا والتوقعات المتعلقة بذلك ، يجب عليكم تحديد الأولويات وإدخال اعتمادات الميزانية للإجراءات التي لها آثار مساهمة كبيرة في تحقيق الأهداف المرجوة. يجب عليكم أيضًا العمل بالتعاون مع **الوزارات المكلفة بالمالية والشؤون الخارجية والاقتصاد والتعاون الدولي** ، في البحث عن موارد إضافية وحشدها لجعل هذا الحوار الوطني فعالاً.

الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي شرطان أساسيان لتشاد قوية وموحدة تحشد بناتها وأبنائها حول العيش معا. وتحقيقا لهذه الغاية ، أوجه نداء حيويًا إلى رئيس وزراء الفترة الانتقالية وجميع أعضاء الحكومة الانتقالية للتنسيق وتضافر الإجراءات التي ينبغي أن تعزز بيئة من الوحدة والسلام والأمن القومي.

وتحقيقا لهذه الغاية ، **فإن الوزير المكلف بالمصالحة الوطنية والحوار** وجميع اللجان والهيئات المختصة التي تم تشكيلها لهذا الغرض ، مكلفون - كل فيما يعنيه - بإجراء مفاوضات مع مختلف المجموعات السياسية والعسكرية دون تمييز والسهر على ألا تكون في الفترة الانتقالية فرصة لارتكاب انتهاكات أو أعمال انتقامية من أجل الحفاظ على التماسك الوطني.

نحن أمة متعددة الثقافات ، وجزء كبير من السكان من الريف ، وغالبًا ما يكون العالم الريفي مليئًا بالصراعات بين المزارعين والرعاة والتي تنتهي بالحزن في أعماق تشاد. فأعلموا أن حيازة المدنيين لأسلحة الحرب وتداولها يقوض التعايش السلمي والعيش معا ، أحث **الوزراء المكلفين بالإدارة الأراضي واللامركزية ، والمكلفين بالأمن العام وقوات الدفاع** ، بمواصلة ضمان إرساء آلية للتوعية ونزع السلاح الفعلي من المدنيين في جميع أنحاء الأراضي الوطنية.

إنني أشجع قادة المنظمات العرفية والدينية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على لعب دورهم الكامل في تهدئة النزاعات المجتمعية حتى يصبح التعايش والعيش بين التشاديين حقيقة واقعية.

ينبغي للجنة المكلفة بتنظيم الحوار الوطني الشامل أن تُدرج في جدول أعمالها عمليات التبادل وإشراك المواطنين على جميع المستويات بهدف مساهمتهم في حل النزاعات.

وفيما يتعلق بتعزيز سيادة القانون والحفاظ على المكاسب الديمقراطية ، يجب على أعضاء الحكومة الانتقالية أن يشرعوا في تهيئة الظروف المناسبة لتعزيز سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية. يجب أن يترجم هذا الأمر إلى الواقع من خلال الاحترام الصارم لسيادة القانون والمعايير القانونية. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاستمرار العملية الديمقراطية واستدامة هيئات التشاور مع المواطنين. ويجب تحقيق إجراء نقل فعال للموارد البشرية والمالية لصالح مجتمعات المستقلة ، الأمر الذي سيجعل الإدارة أقرب إلى المواطنين وبالتالي تعزيز الديمقراطية المحلية.

أنصح **الوزير المكلف بالعدل وحامي الأختام والوزير المكلف بالمالية** بضمان الانتشار الفعلي لهيئة الشرطة القضائية من خلال تزويدهم بالوسائل اللازمة لإنجاز مهامهم. يجب أن يكون تأسيس المساعدة القضائية في جميع المحاكم ، من أجل ضمان الوصول العادل إلى العدالة ، موضوع اهتمامكم أيضًا.

سيكون عام 2022 عام انتخابات حيث سيسمح لبلدنا بالانتقال من مرحلة انتقالية إلى انتقال ديمقراطي للسلطة. وعليه ، سيتعين على الحكومة الانتقالية اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للسماح بإعداد مشروع دستور جديد وتنظيم الاستفتاء الدستوري ذي الصلة ، مع مراعاة نتائج الحوار الوطني الشامل.

بالإضافة إلى ذلك ، يجب بذل جهود الحكومة لضمان الشفافية والمصداقية في جميع مراحل العملية الانتخابية من أجل السماح لجميع التشاديين الذين بلغوا سن الاقتراع بالتمتع الكامل بحقوقهم المدنية. يجب إجراء هذه الانتخابات في جو هادئ. إن **الوزارات المكلفة بالإعلام والمصالحة الوطنية مدعوة** إلى تعزيز أنشطة الإعلام والحوار الاجتماعي والسياسي وتعزيز التسامح.

وأحث في هذا الصدد **وزير إدارة الأراضي واللامركزية** على اتخاذ إجراءات تستهدف جميع الأطراف المعنية ، أي منظمات المجتمع المدني ، ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدينية ، ووسائل الإعلام ، للمساهمة بنشاط في إنجاح المرحلة الانتقالية والامتناع عن أي عمل أو بيان قد يحرض على الكراهية والعنف.

يجب أن نواصل على الحفاظ على المكتسبات ومتابعة الإجراءات في مكافحة الإرهاب والمخدرات وانتشار الأسلحة. لتحقيق ذلك ، من الضروري تعزيز القدرات العملياتية لقوات الدفاع والأمن والسلطات القضائية في تقنيات مكافحة الإرهاب ، وتعزيز مشاركة تشاد في عمليات حفظ السلام.

للقيام بذلك ، أطلب منكم السهر على :

- إعداد وتفعيل إستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب ودمج الإرهابيين السابقين ؛
- تعزيز القدرات البشرية والمادية والمالية لقوات الدفاع والأمن والقضاء ؛

- تكثيف أنشطة الأجهزة المكلفة بمكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود ؛
- استمرار أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال والتغطية الإعلامية لصالح مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ؛
- تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مواضيع مختلفة (مكافحة الاتجار غير المشروع عبر الحدود ، والاتجار بالأسلحة والمواد المحظورة ، والمخدرات ، وما إلى ذلك).

يجب أن يكون تعزيز الحكم الرشيد في صميم عمل الحكومة. إنها قضية شاملة ويجب أن تشمل جميع المؤسسات العامة بسبب طيفها الواسع الذي يشمل الحوكمة الإدارية والديمقراطية والاقتصادية والمالية ، فضلاً عن الحوكمة القضائية والأمنية.

وفي هذا الصدد ، يجب نشر مجموعة من الإجراءات لتحسين مكافحة سوء الإدارة والمحسوبية والإقصاء والفساد ، من أجل توجيه الموارد لخدمة رفاهية المواطنين ، وإعطاء المصداقية لمؤسسات الجمهورية ولضمان الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

يجب أن تسمح لنا هذه الفترة الانتقالية بتعزيز أسس الحوكمة القائمة على النزاهة والاستقامة والشفافية في تسيير الشؤون العامة والنزاهة والمساءلة.

أوصي **وزير المالية والميزانية والوزراء المكلفين بالمؤسسات والشركات العامة** بوضع إدارة صارمة والمطالبة بنتائج ملموسة من خلال نشر التقارير السنوية ومتابعة قواعد منح عقود المشتريات العامة والامتثال لالتزاماتها الضريبية ، من حيث مسؤوليتهم ودورهم في تحصيل الضرائب ، لا سيما فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة. وفي نهاية المطاف ، امتلاك نموذج جديد لإدارة الخدمات العامة يعتمد على مؤشرات النتائج والإدارة الحميدة للموارد العامة وتحسين جودة الإنفاق العام.

إن توقعات المواطنين لا تعد ولا تحصى ، ومع ذلك ، فإنني أشجعكم بشدة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة في إعداد الميزانية العامة للدولة لعام 2022 في وزاراتكم ، من أجل تحقيق التآزر في السياسة العامة في مجال الصحة والتعليم والحصول على المياه والطاقة والمساواة بين الجنسين وتنفيذ الإجراءات الاجتماعية لصالح الفئات الضعيفة والمحرومة.

يجب تحسين الخدمات الصحية وجعلها في متناول جميع شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد. أعطي أهمية كبيرة على تفعيل خدمة التغطية الصحية الشاملة للسنة المالية 2022 وبرمجة الإمدادات لتجنب النقص في مخزونات الأدوية الأساسية والمواد الاستهلاكية. وفي هذا الصدد ، يجب أن يكون مركز توريد الأدوية قادرا على استيراد أي نوع من الأدوية اللازمة لتغطية الاحتياجات في هذا المجال. كما يجب تسريع استمرار وتكثيف التطعيمات ضد كوفيد-19 والأوبئة الأخرى التي تتطلب لقاحات روتينية لحماية الطبقات الضعيفة ، من خلال تقديم لقاحات آمنة وفعالة للمواطنين.

إن تحسين جودة التعليم لا يزال في صميم اهتماماتنا. إن التعليم الأفضل هو ضمان لمستقبل مزدهر للشباب ولتنمية رأس المال البشري. يجب إعطاء الأولوية في الاهتمام بالقطاعات العلمية والتقنية ، ضمانا لتنميتنا الصناعية. أطلب منكم تضافر جهود جميع الفاعلين في نظام التعليم من أجل العمل معًا بطريقة مستدامة لاستكمال البرامج المدرسية لتحسين جودة التدريس وتحسين ظروف العمل وفقًا لاستدامة المالية العامة لبلدنا.

لا يزال الوصول إلى الطاقة منخفضًا على الرغم من جهود الاستثمار التي بذلتها الحكومة في السنوات الأخيرة. وتحقيقا لهذه الغاية ، أوصي **الوزير المكلف بالطاقة والمكلفين بالمالية والتخطيط** تنفيذ إجراءات قوية تسهم في تطوير هذا القطاع. ويعني هذا تحقيق مشاريع الطاقة الشمسية الحالية ، ولا سيما مشروع جرمايا للطاقة الشمسية البالغ 32 قدرتها ميجا قابلة للتوسيع وكهربة الطاقة الشمسية للدفعة الأولى تشمل ست (06) مدن إقليمية ، ومشروع الربط الكهربائي بين تشاد والكاميرون ، وتفعيل الخطة الوطنية لتنمية قطاع الطاقة وتحسين حوكمة قطاع الطاقة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يتعلق بقطاع المياه ، يجب على **الوزارة المكلفة بالمياه** مضاعفة جهودها لتوسيع نطاق شبكات إمدادات مياه الشرب والبنية التحتية للصرف الصحي. إنه من الضروري ضمان الوصول الشامل والعادل إلى مياه الشرب ، والإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات ، لحماية واستعادة النظم البيئية المتعلقة بالمياه.

وفيما يتعلق بالبيئة ، أحث **الوزير المكلف بالبيئة** على الإسراع في تنفيذ البرنامج الوطني لإعادة التشجير في الولايات الثلاث والعشرين من أجل تحسين الكفاءة في مكافحة التصحر وكذلك سياسة حماية الحياة البرية. أيضًا ، يجب عليكم الاستمرار في حشد الموارد وبدء الإجراءات لحماية بحيرة تشاد ، وعلى وجه الخصوص الاستمرار في حشد الموارد من صندوق الأخضر للمناخ ومصادر التمويل المبتكرة الأخرى.

في مجال المساواة بين الجنسين ، صدقت حكومة تشاد على المعاهدات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. تنعكس هذه الرغبة في العديد من السياسات التي تم وضعها لتحسين وضع المرأة. هذه السياسات التي بدأها مشير تشاد الراحل ستتبعها الحكومة الانتقالية بهدف التخلص من جميع أشكال عدم المساواة القائمة على نوع الجنس بحيث تتاح للمرأة والرجل نفس فرص العمل والمشاركة بالتساوي في جميع هيئات صنع القرار من أجل التنمية المتجانسة ، بما في ذلك الوصول والمشاركة في المشتريات العامة. كما أنني أصر على التطبيق الفعال للنصوص المتعلقة بمكافحة العنف القائم على نوع الجنس.

تمشيا مع الإجراءات المالية الأخيرة لتعزيز تشغيل الشباب ، فإنني أوعز إلى الدوائر الوزارية المعنية ، ولا سيما تلك المكلفة بالتدريب المهني وريادة الأعمال ، للإسراع في تنفيذ السياسات الحكومية في هذا المجال. ويجب عليهم :

- تعزيز التناسق العملي والكفاءة الوكالات والهيئات الحكومية التي تعزز التوظيف والتدريب المهني وريادة الأعمال ؛

- تحسين إطار الحوافز لتسهيل توافر المعلومات عن سوق العمل ، ودمج التوظيف في الاستثمارات العامة ودعم خلق فرص العمل ؛
- تسهيل الوصول إلى التمويل الإنتاجي ؛
- تعزيز التآزر في التشاور مع القطاع الخاص والشركاء التقنيين.

وفي مجال الأعمال الاجتماعية والتضامن ، فقد تركت جائحة الكورونا والمخاطر المناخية تأثيرًا دائمًا على حياة المواطنين التشاديين. ولمواجهتها ، أكرر الإرادة القوية للحكومة الانتقالية في مكافحة الفقر وتعزيز التضامن.

وعليه أحثكم على العمل على:
- تفعيل التغطية الصحية الشاملة للجميع ؛
- تعزيز مرونة نظامنا الصحي بعد كوفيد -19 ؛
- الحد من عدم المساواة وحماية مكتسبات الفئات الضعيفة ، ولا سيما النساء والطفولة المبكرة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات ؛
- إصلاح نظام التقاعد المدني وضمان حماية اجتماعية أفضل للعسكريين.

والجدير بالذكر أن إنعاش الاقتصاد الوطني هو أولوية وضمان لتنمية الأمة. وأيضًا ، في إطار إعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022 ، صدرت تعليمات للوزارات المكلفة بالمالية والاقتصاد والتجارة بما يلي:

- ضمان دفع متأخرات رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين بما يتفق مع التزاماتنا مع الشركاء الاجتماعيين ؛
- دفع معاشات المتقاعدين بانتظام وكذلك حقوقهم الاجتماعية ؛
- حشد الموارد الداخلية والخارجية لضمان تمويل المشاريع الزراعية الرعوية وغيرها من مشاريع الهيكلية ، وتنفيذ خطة تنمية الاقتصاد الرقمي ، وبناء الطرق ، ودعم الشباب من خلال ريادة الأعمال وتمكين المرأة ؛
- الاستمرار في سداد الديون الداخلية والمتأخرات المحلية من أجل بث الحياة في المشغلين الاقتصاديين والبنوك ؛
- تكثيف إجراءات المجلس الرئاسي لتحسين مناخ الأعمال في تشاد ؛
- تعزيز جميع الإجراءات التي تساهم في الأمن الغذائي.

أُعطي تعليمات **للوزراء المكلفين بالتجارة والاقتصاد والمالية** بتوحيد الجهود لتنشيط الصناعات القائمة. أيضًا ، يجب أن تساهم الأعمال في تغيير اقتصادنا بحلول عام 2030. وللقيام بذلك ، يجب أن تكون الاستثمارات العامة موجهة بشكل أساسي نحو:

- تعزيز النمو المستدام وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ؛
- تطوير قطاعات تعدين الذهب ، واستغلال المحاجر ، والصناعة المتعلقة بتعدين ، والأسمنت ، وتصنيع الرخام ؛
- تعزيز تنمية سلاسل القيمة في قطاعات اللحوم ، والجلود ، والحليب ، واسبريلينا والسمسم ، والكاجو ، والشيا ، والقطن ، والصمغ العربي ، وهي قطاعات واعدة ؛ وعن طريق تنظيم قطاع الفول السوداني ، من خلال تحديد سعر الشراء ورفع سعر شراء بذور القطن حتى تتمكن شركة قطن تشاد من زيادة إنتاجها ؛
- تطوير البنية التحتية للطرق ، والمطارات ، والمستشفيات ، والمدارس ، والطاقة ، والمياه ، والرياضة ، والصرف الصحي ، والبنى التحتية للعبور والمرور في أنجمينا وفي جميع أنحاء البلاد.

يجب أن تساهم جميع التدابير المذكورة أعلاه بشكل كبير في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين. إنه يعني زيادة كبيرة في القوة الشرائية للأسر والمستهلكين. وفي هذا الصدد ، أود أن أذكركم بأن روافع العمل يجب أن تركز في المقام الأول ، على تحديث جهاز الإنتاج بالإضافة إلى تدابير الحوافز الضريبية وكذلك تعزيز الأنشطة الزراعية والرعوية والصناعات الزراعية ، وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ، وتعزيز الصناعات المحلية ، وزيادة العروض المحلية للسلع والمنتجات الغذائية وتقوية دوائر تغليف المواد الغذائية وتوزيعها.

رابعا: دليل إعداد الموازنة للسنة المالية 2022

يجب أن تأخذ الميزانية قيد الإعداد في الاعتبار التزاماتنا على المستوى الإقليمي ، ولا سيما تلك المتعلقة بالإطار المنسق لإدارة المالية العامة وفقًا لأحكام توجيهات المجموعة الاقتصادية لأفريقيا المركزية والقانون الأساسي رقم 004/رج/ 2014 الصادر بتاريخ 18 فبراير 2014 المتعلق بقوانين المالية.

أكرر دعوتي للمسؤولين الرئيسيين للمؤسسات الكبرى والدوائر الوزارية للمشاركة بشكل شخصي في إعداد مقترحات الميزانية لهياكلكم بحيث يتبنون بشكل كامل أولويات الحكومة الانتقالية. وبالأخذ في الاعتبار سقوف مظاريف الميزانية ، أطلب منكم التأكد من إعطاء الأولوية للأعمال والأنشطة ، موضوع برمجة الميزانية ، بحيث تساهم في ترسيخ الإنجازات وإدامتها.

يجب أن تقود عملية إعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022 كل واحد منكم إلى الالتزام بصرامة كبيرة والعمل بسرعة من أجل السماح بتقديم مشروع قانون المالية لعام 2022 إلى المجلس الوطني الانتقالي في أقرب الاجال.

أخيرًا ، يجدر بالذكر أن الأنشطة المنفذة خلال هذه العملية ، والتي تتطلب إعادة التجميع ، يجب أن تتم في امتثال صارم للإيماءات والإجراءات الاحترازية.

أطلب من جميع رؤساء المؤسسات الكبرى ورؤساء الدوائر الوزارية السهر على تحديد وتنفيذ خطط قطاعية منسقة لتعزيز الموارد البشرية الضامن للتنفيذ السليم للإجراءات التنموية في بلدنا.
هذه هي المبادئ التوجيهية الكبرى التي ينبغي أن توجه عملية إعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022.

على رئيس الوزراء ورئيس الحكومة الانتقالية ووزير المالية والميزانية وجميع الوزراء المختصين ، كل حسب اختصاصه ، ضمان التطبيق الصارم لهذه التوجيهات التي أوليها الأهمية القصوى.

أنجمينا بتاريخ 06 OCT 2021 .....

الفريق
محمد إدريس ديبي إتنو